قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطنى

التأشيرى لعامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية

والمفوضية الأوروبية فى إطار المشاركة المصرية

الأورومتوسطية والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطنى التأشيرى لعامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية فى إطار المشاركة المصرية الأورومتوسطية والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق أول يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

مذكرة تفاهم

بين

جمهورية مصر العربية

و

المفوضية الأوروبية

البرنامج الوطنى التأشيرى

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

فى إطار المشاركة المصرية الأورومتوسطية

تخصيص الميزانية :

يخصص لهذا البرنامج مبلغ قدره ٢٤٣ مليون يورو للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ يتوقف هذا التخصيص على مدى توافر الميزانية اللازمة ويمكن تعديله أثناء تحديد كل برنامج على حدة . علمًا بأن أية إعادة تخصيص أو تعديل فى جدول البرنامج يتم بموافقة الطرفين الموقعين على البرنامج التأشيرى الوطنى .

أنشطة :

لقد حدد البرنامج الخاص بمصر برامج للقطاعات التالية ذات الأولوية وبناء على البرنامج الوطنى التأشيرى الموضح قرين كل منها :

أولويات البرنامج	المبلغ المخصص	الأعوام		٪ ميزانية
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	
الأولوية الأولى : دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية / دعم إعداد سياسة الجوار الجديد دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية دعم الإصلاح القطاعى	٤٠ مليون يورو	٢٥ مليون يورو	١٥ مليون يورو	١٧ ٪
الأولوية الثانية : دعم عملية التحول الاقتصادى دعم إصلاح قطاع المياه [١] دعم التطوير والبحث العلمى والابتكار البرنامج الرابع للتعاون فى مجال التعليم العالى TEMPUS IV	١٠٣ مليون يورو	٦ مليون يورو	٨٠ مليون يورو [٢] ١١ مليون يورو ٦ مليون يورو	٤٢ ٪

١ - سيتم اتخاذ قرار نهائى بشأن هذا البرنامج فى وقت لاحق على أساس الإصلاحات المقترحة فى هذا المجال من السلطات المصرية فى حالة إصدار قرار سلبى ، سيتم إعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرنامج أخرى .

٢ - مع إمكانية تخصيص مبلغ يقرب إلى ١٠ مليون يورو فى صورة دعم لسعر فائدة قروض بنك الاستثمار الأوروبى ، فى حالة تنفيذ جزء خاص بالإصلاح .

أولويات البرنامج	المبلغ المخصص	الأعوام		٪ ميزانية
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	
الأولوية الثالثة : دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة دعم التنمية الاجتماعية إصلاح قطاع الصحة [١] الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى والإدارة الرشيدة	١٠٠ مليون يورو	٨٠ مليون يورو ٥ مليون يورو	١٥ مليون يورو	٤١ ٪
إجمالى	٢٤٣ مليون يورو	١١٦ مليون يورو	١٢٧ مليون يورو	١٠٠ ٪

الأهداف :

الأولوية الأولى : دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية / دعم إعداد سياسة الجوار الجديد :

(أ) دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية (٢٥ مليون يورو) :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم جهود الجهات العامة المصرية المختصة بتنفيذ اتفاق المشاركة فى إعداد وتنفيذ الإجراءات التشريعية والإدارية والمؤسسية اللازمة لتعظيم الاستفادة من الاتفاق .

(ب) دعم الإصلاح القطاعى (١٥ مليون يورو) :

من شأن هذا الدعم أن يعين مصر على المضى قدماً على طريق الإصلاحات المالية والتمويلية والتنظيمية بهدف تحسين بيئة الأعمال وضمان النجاح الأمثل فى تطبيق اتفاق المشاركة .

الأولوية الثانية : دعم عملية التحول الاقتصادى :

(أ) دعم قطاع المياه بمبلغ ٨٠ مليون يورو :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم جهود الهيئات المصرية الرامية إلى إصلاح قطاع المياه لرفع كفاءة إدارة موارد المياه أو مياه الشرب والصرف الصحى أو كليهما . يتخذ الدعم المقدم من المفوضية الأوروبية شكل دعم للميزانية فى حالة إعداد حزمة كبيرة من الإصلاحات فى الوقت المناسب عند تنفيذ البرنامج .

١ - سيتم اتخاذ قرار نهائى بشأن هذا البرنامج فى وقت لاحق على أساس الإصلاحات المقترحة فى هذا المجال من السلطات المصرية .

فى حالة إصدار قرار سلبى ، سيتم إعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرنامج أخرى .

أما فى حالة عدم توافر حزمة الإصلاحات فى قطاع المياه لتلقى الدعم فى الموعد المقـرر ، فإن المفوضيـة ستقوم بإعادة تخصيص المبلغ المخصص أو جزء منه لبرامج أخـرى وذلك بعد التشاور مع السلطات المصرية .

كـما يمكن تخصيص دعم لسعـر الفائدة على قروض بنك الاستثمار الأوروبى لبعض المشروعات التى سيتم تحديدها لاحقا فى قطاع المياه .

(ب) دعم التطوير والبحث العلمى والابتكار (١١ مليون يورو) :

يهدف هذا البرنامج إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية ولا سيما تنفيذ المادة (٤٣) منه التعاون العلمى والتكنولوجى والتى تعتبر ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية / الاجتماعية المرجوة من خلال النهوض بالقيمة المضافة لعائدات الصادرات .

(جـ) البرنامج الرابع للتعاون فى مجال التعـليم العالى / برنامج TEMPUS IV (١٢ مليون يورو) :

أخذاً فى الاعتبار النجاح الذى حققه تبادل برنامج TEMPUS فيما سبق ، فيقترح استمرار التعاون المصرى الأوروبى فى مجال التعليم العالى .

الأولوية الثالثة : دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة :

(أ) دعم التنمية الاجتماعية (١٥ مليون يوريو) :

يعتبر الهدف الأساسى من هذا البرنامج هو دعم إصلاحات الحكومة المصرية فى إطار خطة قومية موسعة للحد من الفقر فى مصر والمساهمة فى تنفيذ خطة العمل ومتابعتها متابعة شاملة . هذا بالإضافة إلى إمكانية أن تتيح المفوضية الأوروبيـة دعـماً لإصلاحات محددة تعتبر ضرورية لتكفل لمصر النجاح فى محاربة الفقر وتنمية الاستراتيجيـات المبتكرة والفعالة للتنمية الاجتماعية على المدى الطويل .

(ب) إصلاح قطاع الصحة (٨٠ مليون يورو) :

يهدف هذا الدعم إلى استكمال برنامج إصلاح قطاع الصحة الذى سبق أن نفذته المفوضية الأوروبية بمبلغ ١١٠ مليون يورو والذى ينتهى فى ٢٠٠٥ ، وأخذاً فى الاعتبار عزم الحكومة المصرية على استمرار عملية إصلاح قطاع الصحة ، فإن المفوضية الأوروبية تدرس تمويل مرحلة ثانية للبرنامج لتضمن تنفيذ هذه الإصلاحات لارتباطها الوثيق بالحد من الفقر والنهوض بمستوى الرعاية الاجتماعية . يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم المؤسسى اللازم لتحقيق نهضة تنظيمية على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظات والأحياء لدعم الخطط الشاملة والمتكاملة للنهوض بالصحة فى المحافظات والمدن . ومن الممكن أن يتخذ البرنامج صورة آلية للتكيف القطاعى من خلال تدعيم مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية يتم الاتفاق عليها مع السلطات المصرية . وفى حالة عدم توافر حزمة من الإصلاحات فى قطاع الصحة فى الموعد المقرر ستقوم المفوضية بعد التشاور مع السلطات المصرية بإعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرامج أخرى .

(جـ) الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى والإدارة الرشيدة (٥ مليون يورو) :

يهدف هذا المكون إلى دعم الجهود المصرية الهادفة إلى النهوض بمستوى الإدارة الرشيدة بمعناها الواسع . وبعد موافقة الأطراف الموقعة على هذه المذكرة ، يمكن أن يقوم البرنامج بتفعيل الأنشطة على مستويات ثلاث : المستوى المؤسسى ، المراكز القومية والمجلس القومى ، وأعضاء المجتمع المدنى .

الموضوعات المتداخلة :

كما هو متبع فى البرامج السابقة ، يتعين إثارة مشكلة الحد من التمييز بين الجنسين فى كافة البرامج الممولة من قبل المفوضية الأوروبية مع التركيز على حقوق المرأة بهدف دعم دورها فى الحياة الاقتصادية وتمتعها بالدعم الاجتماعى المناسب . علما بأن الحد من التفرقة على أساس النوع من الموضوعات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إتاحة المفوضية لخدماتها على أن يتم ذلك أثناء مرحلتى تحديد المشروعات المقترحة ودراستها وسيتم تقييمها خلال مرحلة تنفيذ البرامج / المشروعات المختلفة . كما يجب مراعاة الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة عند تصميم البرامج .

تعتبر الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة من الموضوعات الأفقية المشتركة فى جميع البرامج .

القاهرة فى ٩ مايو ٢٠٠٤

لحكومة جمهورية مصر العربية	للمفوضية الأوروبية
فايزة أبو النجا	**كريستيان لفلر**
وزيرة الدولة للشئون الخارجية	مدير إدارة المتوسط بالمفوضية الأوروبية